مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.3 العدد.2 حزيران 2017: ص ص424-447
DOI: 10.21928/juhd.20170610.17, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

تحليل أثرالتوزيع القطاعي للأستثمار في اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006–2016)*

أ.م .د.محسن ابراهيم احمد
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة التنمية البشرية

الملخص:

ان الاستثمار يؤدي الى التراكم الرأسمالي ويحافظ على ديمومة عملية النمو والتنمية الاقتصادية لذلك لابد من المحافظة على معدلات مناسبة من الاستثمار وذلك بإتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك من قبيل تهيئة بيئة استثمارية ملائمة وآمنة لتطمين المستثمرين حول مستقبل استثماراتهم ، ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يتناول أثر الاستثمار في تغير الهيكل الاقتصادي لاقليم كوردستان العراق والوقوف على التوزيع القطاعي للاستثمار وانعكاس ذلك على مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي التشغيل . ومن ثم قياس اثر الاستثمار في اختلال هيكل اقتصاد اقليم كوردستان العراق خلال مدة البحث (2006–2016) .

Abstract

The investment leads to capital accumulation and keeps the continuity of economic growth and development process, so it has to be to maintain the appropriate levels of investment by taking all necessary measures so such a favorable and safe investment environment to reassure investors about the future of their investments, and from this perspective, this research deals with the impact of investing in changing the economic structure of the Iraqi Kurdistan region stand on the sectoral distribution of investment and its impact on the contribution of economic sectors in the composition of GDP and in the Employment . And then measure the impact of investment in the imbalance of the structure of the Iraqi Kurdistan region's economy during the period (2006–2016)

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٧

المقدمة

ان الاستثمار يمثل توظيفا لرأس المال من أجل خلق الطاقات الانتاجية أو المحافظة عليها وتطويرها ، لذلك فإن معظم الدول تولي اهتماما كبيرا به من خلال تشريع القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار من خلال تهيئة وتوفير البيئة المناسبة والجاذبة لرؤوس الاموال وخصوصا الاجنبية منها وذلك من اجل ديمومة عملية النموالتنمية الاقتصادية . ومن هذا المنطلق فقد بدأت حكومة اقليم كوردستان العراق بتشريع قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 وذلك من أجل تشجيع عملية الاستثمار بالنسبة للمستثمر المحلي بالاضافة الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية والمستثمرين الاجانب للقيام بعملية الاستثمار في الاقليم ونقل الخبرات والمهارات والتكنولوجيا المتطورة التي يمتلكها المستثمرين الاجانب والاستفادة منها في تطوير البنية التحتية وتطوير اقتصاد الاقليم .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من كون الاشتثمار من المتغيرات المهمة والرئيسية التي تؤدي خلق التراكم الرأسمالي ودعم عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي استغلال الموارد المتاحة وما يترتب عليه من تحقيق الرفاهية الاقتصادية .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث من أنه على الرغم من تشريع قانون الاستثمار في الاقليم ووجود حجم كبير من الاستثمارات ،سواء من حيث عدد المشاريع المجازة أو من حيث حجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان خلال مدة البحث ،الا ان الهيكل الاقتصادي لاقليم كوردستان العراق غير متوازن ومختل وذلك بدليل تخلف القطاعات المنتجة للسلع مثل القطاع الزراعي والصناعات التحويلية ، وذلك لانها لم تحظ بالرعاية والاهتمام من قبل المستثمرين.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التوزيع القطاعي للاستثمار في اقليم كوردستان العراق خلق اقتصادا مختلا وغير متوازن من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي وتشغيل الايدي العاملة في الاقليم طيلة مدة البحث.

هدف البحث : يهدف البحث الى تحليل وقياس اثر التوزيع القطاعي للاستثمار وانعكاسه على اختلال الهيكل القطاعي ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي واستخدام الايدي العاملة وبالتالي أثره في اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق خلال مدة البحث .

منهج البحث : يعتمد البحث المنهج التحليلي المستمد من نظرية التحليل الهيكلي والنظرية النيو كلاسيكية بخصوص تحليل الهيكل الاقتصادي وتشخيص درجات الاختلال فيه وذلك بالاستناد الى ما متوفر من بيانات ومعلومات حول الاستثمار من مصدره الاصلي والمتمثل بهيئة الاستثمار التابع لوزارة التخطيط في حكومة اقليم كوردستان العراق .

حدود البحث : مكانيا: يغطي البحث اقليم كوردستان العراق وكما هو محدد من وزارة التخطيط والموزع على المحافظات الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك).

زمانيا : يغطي البحث المدة الزمنية (2006-2016).

هيكل البحث :من اجل تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه الى مبحثين ومجموعة من الفقرات الفرعية كالآتي:

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للاستثماروالاختلال الهيكلي

المطلب الاول : الاستثمار – مفهومه ، أهميته ، اهدافه ، انوعه ومحدداته –

المطلب الثاني : مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكل

المبحث الثاني : تحليل اثرالتوزيع القطاعي للاستثمار في اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006 – 2016)

أولا : التركيب القطاعي للاستثمار في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006 – 2016)

ثانيا :أثر التوزيع القطاعي للاستثمارفي اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق

ثالثا: قياس درجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاد اقليم كوردستان العراق

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للاستثماروالاختلال الهيكلي

المطلب الاول : الاستثمار – مفهومه ، أهميته ، اهدافه ، انوعه ومحدداته –

اولا: مفهوم الاستثمار:

هناك تعاريف عديدة للاستثمار ،وذلك تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها اليه ،حيث هناك من ينظر اليه من وجهة النظر الاقتصادية ، وآخرمن وجهة النظر المالية . الا انه وان اختلفت هذه التعاريف في الظاهروالمبنى فإنها تبدو متشابهة من حيث المضمون والمعنى . فقد يعرف الاستثمار على انه العملية التي تهدف الى تجميع الاموال من مصادرها المختلفة لغرض توظيفها في مجالات عمل جديدة أو تطوير أنشطة وأعمال سابقة (أحمد،2016، 370) .ويعرفه (Bahalla) بأنه عبارة عن التضحية بمنفعة حالية مع عدم التأكد من إستيفائها مستقبلاً (Bahalla,2006,3) .أوعبارة عن التضحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة بهدف الحصول على إشباع أكبر في المستقبل ، عليه يكون المستثمر مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة، كما انه يتوقع الحصول على مكافأة أوعائد ثمنا لمخاطرته (عواد وعبدالله ،2016 ،179). وكذلك يعرف (Foryen) الاستثمار بانه عملية توظيف رؤوس الاموال لشراء مواد الانتاج والتجهيزات وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد ، أو تجديد وتعويض رأس مال قديم وذلك لرفع الطاقة الانتاجية (Foryen ,1996,21).أما الاقتصادي (Keynes) فيرى بأن الاستثمار يمثل الاضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة ، أو أنه الاضافات الحالية الى قيمة رأس المال والتي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة (Keynes,1951,77) ، وهناك من يرى بأن الاستثمار عبارة عن توظيف الاموال في أصل معين أو عدد من الاصول يحتفظ بها شخص (مستثمر) فردا كان أم مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية ، يحقق له مردود معين والذي يتمثل بالعائد المطلوب من قبل ذلك المستثمرلتعويضه عن : الوقت الذي تم فيه توظيف تلك الاموال ،ومعدل التضخم المتوقع ،بالاضافة الى عدم التأكد(المخاطرة) من عدم تحقق ذلك العائد (الدوري، 2010 ،22)

الى جانب ذلك هناك من ينظر الى الاستثمار من وجهة النظر المالية فيعرف الاستثمار بأنه توظيف الموارد المالية (الحالية) لتحقيق منافع مستقبلية أو تعظيمها (Bodie et al, 2007,3-4) . أو انه عبارة عن إكتساب الموجودات المالية فقط ،والذي يأخذ شكل توظيف مالي في الاوراق والادوات المالية بمختلف أنواعها (أحمد وقادر ،2016 ،189)

ثانيا : اهمية الاستثمار: يمكن تلخيص اهمية الاشتثمار بالنسبة للاقتصاد الوطني بالنقاط التالية:(أحمد ، 2016، 371) و (أحمد و قادر، 2016 ، 189–190)

1–يساهم في زيادة حجم الانتاج وبالتالي ارتفاع معدل نموالناتج المحي الاجمالي وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في القطاعات المختلفة مما يؤدي الى ارتفاع معدل نصيب الفرد من الدخل والذي ينعكس ايجابا على رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

2- كما يساهم الاستثمار(الاجنبي على وجه الخصوص) في نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة فضلا عن مساهمته في فتح الاسواق الخارجية وتوفير رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار والتي تغني حاجة الدول النامية من اللجوء الى الاستدانة من الخارج وما يترتب عليه من الآثار السلبية الاقتصادية والسياسية .

3- المساهمة في توفير فرص عمل جيدة للمواطنين وما يترتب عليه من تخفيض نسبة البطالة .

4-المساهمة في زيادة التكوين الرأسمالي للبلد مما يدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعززها .

5-رفع الطاقات الانتاجية لمختلف السلع والخدمات والتي تشبع حاجة الاسواق المحلية وتصدير الفائض منها للاسواق الخارجية وما يترتب عليه من تحسين وضع الميزان التجاري وميزان مدفوعات البلد و بالتالي توفير العملات الاجنبية التي تكون الدول بأمس الحاجة اليها (عطا الله ،2011 ، 13-14)

6-كما يساهم في بناء وتوفير مختلف التخصصات اللازمة في عملية التنمية من الفنيين والاداريين والعمال المهرة .

7- يساهم في تطوير القطاع المصرفي من خلال تحسين مستوى وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للمستثمرين .

ثالثا : أهداف الاستثمار : يهدف الاستثمار عموما الى تعظيم العوائد والارباح بالاضافة الى تنمية الثروة ،الا انه بالامكان تلخيص اهم الاهداف المنبثقة عنه كالآتي :(معروف،2015، 2-21) و(عرفة ،2009، 25)

1-الحفاظ على الاصول المادية (او المالية) التي يمتلكها المستثمر أويحق له التصرف بها ، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الاصول التاثيرات السلبية لهذه المخاطر.

2- تحقيق عوائد مستقرة ،أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة ، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد ، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية ، أي على قيمتها الحقيقية من جانب وتتجاوز تكاليف الفرص البديلة من جانب آخر .

3-استمرار السيولة النقدية على الرغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر العادي ، الا انها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة وذلك لاسباب منها:

أ-تغطية النفقات الجارية بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.

ب-مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة .

4-استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة ، وذلك بهدف تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة .

رابعا : أنواع اىستثمار: يمكن تصنيف الاستثمار وفق معايير عدة منها ما يأتي :

1-التصنيف حسب جنسية المستثمر:

أ-الاستثمارالداخلي (الوطني) : وهو الاستثمار الذي يتم تمويله من مصادر وطنية والذي ينقسم الى : (ذكري،2014 ،6).

-الاستثمار الحكومي (العام) : وهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع العام ويمول عن طريق الموازنة العامة للدولة من اجل تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع .

- الاستثمار الخاص (المحلي) : وهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص المحلي ويمول بالاموال الخاصة بهدف تعظيم الارباح الخاصة للمستثمر .

ب- الاستثمار الخارجي (الاجنبي) : وهو الاستثمار الذي يتم تمويله من مصادر خارجية (اجنبية) الذي ينقسم الى : (عواد و عبدالله ، 2016، 180).

- **الاستثمار الاجنبي المباشر : وهو الاستثمار الذي يؤدي الى امتلاك المستثمر الاجنبي أصول وأنشطة إقتصادية لدى دولة أخرى بحيث يمكنه من التحكم بها. وتكون طبيعة هذه الاستثمارات طويلة الاجل .**
- **الاستثمار الاجنبي غير المباشر : وهوالاستثمار في الاوراق المالية ، حيث تكون على شكل قروض أو شراء الاسهم والسندات . وتكون مدتها في الغالب قصيرة الاجل .**

ج- الاستثمار المشترك : وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق مشاركة المستثمر الوطني والاجنبي .

2- التصنيف حسب نوع الاصل محل الاستثمار(التصنيف النوعي) : (سعاد، 2011 ،66-68) و(ذكري،2014 ،6).

أ- الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) : وهو الاستثمار الذي يترتب عليه ايجاد منافع اضافية أو قيمة مضافة تزيد من ثروة المجتمع.

ب-الاستثمار المالي : وهو الاستثمار في اصل من الاصول المالية مثل الاسهم والسندات وشهادات الايداع وهو ما يسمى بالاستثمار المحفظي .

ت-الاستثمار البشري : وهو الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة قدرة افراد المجتمع على العمل .مثل الاستثمار في الصحة والتعليم .

3- التصنيف حسب النشاط الاقتصادي : وينقسم الى : (صيام ، 1997 ، 19)

أ- الاستثمارالزراعي ب- الاستثمار الصناعي ج- الاستثمار الخدمي

خامسا : محددات الاستثمار: (العزاوي، 2011، 136-137)

1- سعر الفائدة : حيث هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة لان سعر الفائدة يدخل ضمن كلفة الاستثمار .فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما ارتفعت تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض حجم الارباح المتوقعة ومن ثم انخفاض الدافع للاستثمار.

2-الكفاية الحدية لرأس المال (الانتاجية الحدية لرأس المال): والذي يعني العائد على رأس المال المستثمر ، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق كلما ارتفع حجم الاستثمار(او كلما شجع على زيادة الاستثمار) ، اي ان عملية الاستثمار تستمر ما دامت الكفاية الحدية لرأس المال اكبر من سعر الفائدة .

3- درجة المخاطرة : تعد المخاطرة من المتغيرات المهمة والحاسمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك بسبب عدم التأكد من النتائج . حيث يعرف الخطر الاستثماري بانه الفرصة التي يختلف بها العائد الحقيقي للاصل الاستثماري عن العائد المتوقع . وهذا يعنى انه اذا ارتفعت درجة المخاطرة فإن هناك احتمال الحصول على عوائد فعلية اقل من العوائد المتوقعة والذي يؤدي بالتالي الى انخفاض الدافع للاستثمار .(شوط وكنجو ،2008، 217-218)

4- الاستقرار السياسي والامني : حيث يعتبر من المتغيرات المهمة المحددة للاستثمار ، فالاستقرار السياسي وما يترتب عليه من استقراراقتصادي وتشريعي ووضوح في السياسات المعلنة ، جميعها تشكل الاطار العام الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتجعل المستثمراكثر اطمئنانا بالنسبة لحاضرومستقبل مشروعه الاستثماري ، وبالتالي فان الاستقرار السياسي يجذب رأس المال ويزيد من اقباله

، وعلى العكس من ذلك فأن المستثمر خصوصا الاجنبي لا يقدم على الاستثمار في الدول التي تشهد مشاكل سياسية وامنية .ودون ان يتأكد ايضا من وجود ضمانات كافية لتلك المشاريع من مخاطر المصادرة والتأميم (البيضاني وسجيل ، 2006 ،22).

5-الاستقرارالاقتصادي والمناخ الاستثماري : لكي تكون البيئة والمناخ الاستثماري ملائما لعملية الاستثمار ، يجب ان يكون الوضع الاقتصادي مستقرا ،لان هذا الاستقرار يقلل من درجة المخاطرة ، ويبعث على التفاؤل بالنسبة للمستقبل ، مما يشجع على الاستثمار لكون المستثمر يبحث عن الربح السريع والمضمون .حيث ان المناخ الملائم للاستثمار يعتمد على درجة الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية في البلد ،أما في حالة التغير الدائم للسياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية والتجارية) وعدم ثباتها ، وعدم وجود قوانين واضحة حول الانشطة الاستثمارية ، وتداخل السلطات والقرارات الاقتصادية في بعض الاحيان ، كل هذه الامور تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء المستثمرين .

6- توفر البنى التحتية : ويعتبر ايضا من العوامل المهمة المحددة للاستثمار والذي يتمثل بشبكة الطرق والمواصلات والاتصالات ، وشبكة الماء والكهرباء ، ونظام مالي ومصرفي متطور وشامل ، وتطبيقات الحكومة الالكترونية .ونظام قضائي مستقل ورصين .(آل شبيب، 2009، 31)

7- توفر الوعي الادخاري والاستثماري ، وكذلك توفر السوق والذي يتمثل بحجم السيولة النقدية المطلوبة ، أي توفر الطلب الفعال في السوق، بحيث يعطي دافعا للمستثمر ليقوم بعملية الاستثمار.

المطلب الثاني : مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي

أولا: مفهوم الهيكل الاقتصادي :

عرف (فرانسو بيرو) الهيكل الاقتصادي بأنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا في مكان وزمان معينين . وتشير هذه النسب الى الاهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبيئة الاقتصادية مثل تسب الاجور والارباح في الدخل ، ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي . (مجيد، 2011 ، 114)

ويعرفه الاقتصادي (والاس بيترسون) بأنه عبارة عن المساهمة القطاعية للانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وعلى توزيع القوة العاملة على الانشطة الاقتصادية ذاتها ، ويحصل التغير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغير على الاهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي أو عندما يطرأ تغير على التوزيع النسبي للايدي العاملة على تلك القطاعات .(احمد ،2003 ، 162)

اما مفهوم الهيكل الاقتصادي عند رواد المدرسة الهيكلية ومنهم (Kenneth F.Wallis) هوعبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة زمنية معينة .بينما يرى (والاس بيترسون) ان مفهوم الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة ، اي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي .(مجيد ،2011 ، 115)

ثانيا : مفهوم الاختلال الهيكلي

تعني كلمة الاختلال في الاقتصاد حالة عدم استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق النسب او المستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية .(خليل ،1989، 24)

اما الاختلال الهيكلي فأنه يعني اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي الى المستوى الذي يؤثر فيه على النمو الاقتصادي واستقراره .(خليل، 1989، 25)

ان الاختلال يمثل صفة نسبية وليست مطلقة ، اي لايوجد هناك هيكل مختل بشكل مطلق ، وبهذا الصدد يرى الاقتصادي(سيمون كوزنتس) بأن مؤشر الاختلال الهيكلي يمكن تقديره من خلال الفرق بين الاهمية النسبية لكل قطاع انتاجي في الناتج المحلي الاجمالي وفي الاستخدام (تشغيل الايدي العاملة) ، وهذا الفرق يمثل درجة الاختلال بغض النظرعن الاشارة(موجبة أو سالبة) وبجمع درجات الاختلال للقطاعات الاقتصادية المختلفة نحصل على درجة الاختلال الكلية على مستوى الاقتصاد القومي .(النجفي، 7،1999–8)

ان الاختلال الهيكلي يتعلق بإختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي . اي ان الاختلال الهيكلي يعني اختلالات في علاقات التوازن العام وفي هيكل الاقتصاد على مستوى القطاعات الى مستوى يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي ، اذ يؤدي عند مستوى معين من حالة عدم التوازن الى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي احيانا الى حدوث ازمة اقتصادية .

ثالثا : اسباب الاختلال الهيكلي في البلدان النامية

يمكن ان نميز بين مدرستين رئيسيتين في مسألة تفسير التوازن والاختلال الاقتصادي في البلدان النامية ، وهما المدرسة النيوكلاسيكية المعاصرة والمدرسة الهيكلية . حيث تشير المدرسة النيوكلاسيكية الى ان الاختلالات الهيكلية في البلدان النامية تعكس معطيات السياسة الاقتصادية وليس طبيعة البيئة الاقتصادية بحد ذاتها ، ومن ثم فإن الاختلال (العجز) الذي ينتاب الفجوة الداخلية (الادخار– الاستثمار) والفجوة الخارجية (الصادرات – الاستيرادات) مصدره المغالاة في أهداف النمو والتنمية الاقتصادية ، والقصور في كفاءة السياسات المالية والنقدية المتأتي في جزء منه من الزيادة في الانفاق الكلي وطبيعة القنوات التي يسير ويتوزع فيها هذا الانفاق .(احمد ، 2003، 163)

بينما يرى معظم مفكري المدرسة الهيكلية الجديدة وفي مقدمتهم (هيرشمان و ميردال و كندلبرغر) بان الاختلال (عدم التوازن) الذي يتسم به هيكل الاقتصادات النامية سببه نمط تلك الاقتصادات وخصوصيتها نتيجة فعل او تأثير متغيرات داخلية وأخرى خارجية تعد قيدا تجاه استجابة الموارد الاقتصادية للتغيرات التي تحصل في الاسواق المحلية والخارجية .أي أن مرونتها منخفضة تجاه حوافز التغير في استخدام الموارد ، الامر الذي يخفض من قدرتها على الحركة ونمط الاستخدام ، وبالتالي يقلل من كفاءتها الاستخدامية . وبمعنى آخر ان التشوهات والاختلالات الحاصلة في معظم هياكل الاقتصادات النامية سببها تعطيل دور الاسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية بسبب انعدام مرونة الاحلال بين عوامل الانتاج والمنتجات السلعية ، وبالتالي فأن الاسعار لا تعكس الانتاجية الحدية الاجتماعية ، الامر الذي اصبح معه تدخل الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة امرا ضروريا لتوجيه الموارد الانتاجية صوب الاستخدامات المختلفة ، بهدف اجراء التغيرات الهيكلية وتصحيح تلك الاختلالات والتي هي هدف عملية التنمية الاقتصادية . حيث يركز التغيير الهيكلي على كيفية تحول مكونات الهيكل الاقتصادي لاقتصاد متخلف لصالح القطاع الصناعي (الثانوي) – مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي –ليحل محل القطاع الزراعي (الاولي)في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية . وفي هذا الاطار تحدث تحولات في هياكل الانتاج والعمالة والاستثمار والتجارة الخارجية .....الخ .(النجفي ، 1999 ، 6)

الشكل (1)

التغييرات الهيكلية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي والاستخدام

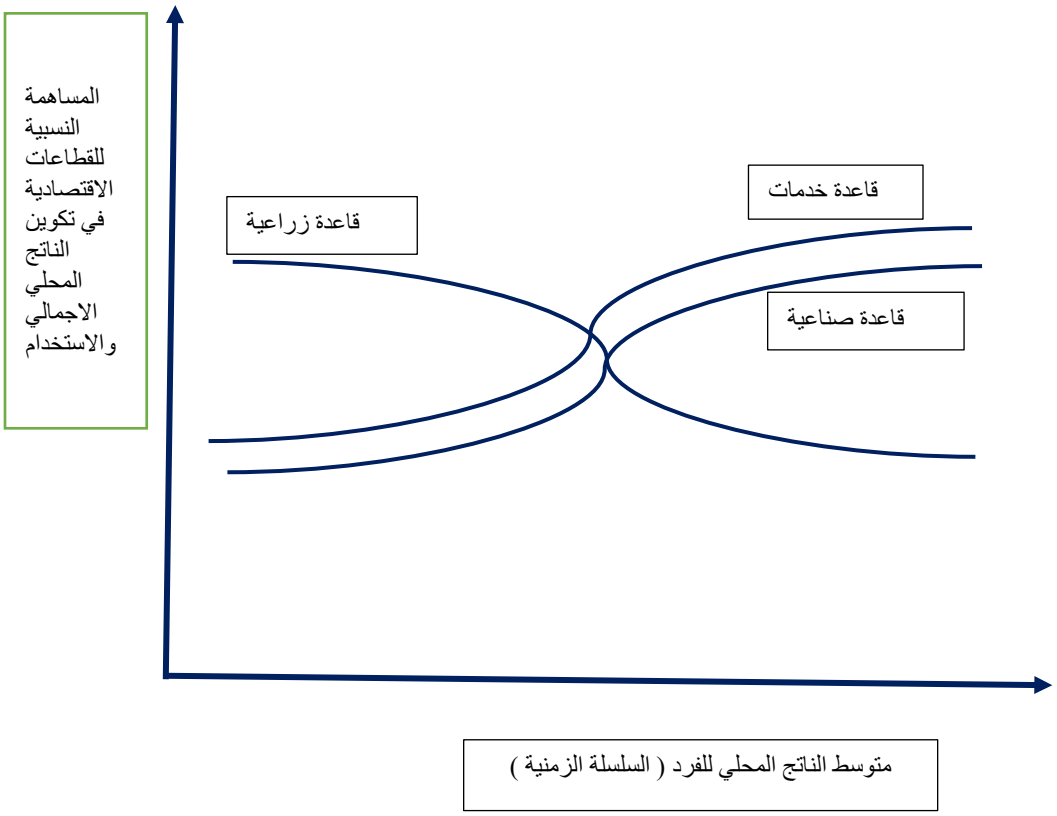

المصدر: محسن ابراهيم احمد ، دور القطاع الزراعي في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1960–1998) ، مجلة زانكوي سليماني_ B ،العدد 10 ،2003 ، ص 180 .

ففيما يتعلق بهيكل الناتج والعمالة ،فأن هيكل الانتاج يتغير من خلال توسع الاستثمار في القطاع الصناعي (وخصوصا الصناعات التحويلية) وارتفاع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وفي مرحلة لاحقة ارتفاع نسبة مساهمة القاعدة الخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . وفي كلتا الحالتين يلاحظ تراجع الاهمية النسبية للقطاع الزراعي (الاولي) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وباستمرار مع تزايد مؤشر متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج . وكذلك فان هيكل القوى العاملة يتغير لصالح ارتفاع نسبة التشغيل في اجمالي القطاعات الثانوية (الصناعية والخدمية) مقابل تدني نسبة التشغيل في اجمالي القطاع الاولي (الزراعي) .(الدليمي،1997،3).

المبحث الثاني

تحليل اثرالتوزيع القطاعي للاستثمار في اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006 – 2016)

أولا : التركيب القطاعي للاستثمار في اقليم كوردستان العراق للمدة (2006 – 2016)

ان اثر الاستثمار ودوره في تنمية وتطوير اقتصاد اي بلد يظهر من خلال توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لان التوزيع القطاعي للاستثمارات يعكس طبيعة توجه السياسة الاقتصادية للبلد ورؤيتها المستقبلية.

1- التركيب القطاعي للاستثمار من حيث عدد المشاريع المجازة

فمن حيث توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية من حيث عدد المشاريع المجازة في الاقليم من خلال الجدول يتبين اجمالي عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان خلال مدة البحث(767)مشروعا توزع بين(13) قطاعا اقتصاديا ، حيث يأتي القطاع الصناعي بالمرتبة الاولى وبواقع (198) مشروعا والذي يشكل(25.81٪) من أجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم، بينما كانت المرتبة الثانية من نصيب قطاع الاسكان وبواقع (170) مشروعا وبنسبة (22.16٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة ، ويأتي القطاع السياحي بالمرتبة الثالثة وبواقع (136) مشروعا والذي يشكل(17.73٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة وهذا ما يؤكد وجود فرص استثمارية كبيرة وواعدة في هذا القطاع من خلال توفر مقومات بناء قطاع سياحي قوي والمتمثلة بالطبيعة الخلابة والمواقع التراثية والتأريخية والدينية التي تكفي لجذب المستثمرين للاستثمار في هذا المرفق المهم ، بحيث تجعل الاقليم احد أماكن الجذب السياحي في المنطقة . أمابالنسبة لقطاع التجارة فانه يأتي بالمرتبة الرابعة وبواقع (125) مشروعا والذي يشكل(16.30٪) من اجمالي عدد المشاريع في الاقليم خلال مدة البحث . لكن الملاحظ من الجدول هو عدد المشاريع المجازة بالنسبة للقطاع الزراعي والذي لم يتجاوز (30) مشروعا وبنسبة (3.91٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم خلال مدة البحث ليأتي هذا القطاع بالمرتبة السادسة ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في هذا القطاع ، كون الاقليم منطقة زراعية بالاصل وتتوفر فيه جميع مقومات اقامة عدد كبير من المشاريع الزراعية الصغيرة والكبيرة وفي مختلف المناطق والمجالات ، سواء في الجانب النباتي أو الجانب الحيواني وبالتالي امكانية نهضة زراعية بما تؤدي الى احداث تنمية زراعية تكون قاعدة لتنمية صناعية حقيقية لما يمتلكه هذا القطاع من علاقات وروابط أمامية وخلفية مع القطاع الصناعي خصوصا وبقية القطاعات الاقتصادية على وجه العموم . ولعل السبب وراء هذا التراجع في الاستثمار الزراعي هوطبيعة الاستثمار في هذا القطاع والذي يتأثر بمجموعة من العوامل التي تخضع لها الزراعة والتي تصعب السيطرة عليها بسهولة الا بتكاليف كبيرة ، ناهيك عن تأثير المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوارعلى الانتاج المحلي بسبب عدم وجود سياسات حمائية واضحة من قبل حكومة الاقليم في هذا الجانب والذي يؤدي الى ارتفاع درجة المخاطرة مما ينعكس سلبا على سوق المنتج المحلي ، اضافة الى ضغف البنية التحتية اللازمة للاستثمار الزراعي ، وبالنتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع . علاوة على وجود قطاعات منافسة في جذب الاستثمارات مثل قطاع الاسكان والصناعة والسياحة والتي توفر فرصا استثمارية ذات عوائد اكبر واسرع وأضمن ، أي بدرجة أقل من المخاطرة بالنسبة للمستثمر .

الجدول (1)

عدد المشاريع المجازة حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها على محافظات قليم كوردستان للمدة (2006-2016)

الترتيب	المحافظة / القطاع	أربيل	السليمانية	دهوك	الأجمالي	نسبة القطاع الى الأجمالي (٪)
1	الصناعة	82	57	59	198	25.81
2	الاسكان	82	50	38	170	22.16
3	السياحة	70	19	47	136	17.73
4	التجارة	37	57	31	125	16.30
5	الصحة	30	3	10	43	5.61
6	الزراعة	17	4	9	30	3.91
7	الرياضة	0	11	12	23	3.00
8	التعليم	8	6	8	22	2.87
9	الخدمات	2	4	–	6	0.78
10	الاتصالات	2	3	–	5	0.65
11	الفن	4	–	–	4	0.52
12	البنوك	3	–	–	3	0.39
13	النقل	2	–	–	2	0.26
	اجمالي عدد المشاريع	339	214	214	767	100
	نسبة المحافظة الى الاقليم (٪)	44.20	27.9	27.9	100	-

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى :

– اقليم كوردستان العراق ، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

ومن الجدول نفسه يلاحظ بأن بقية القطاعات الاقتصادية استحوذت على العددالمتبقي من المشاريع المجازة والبالغ (65) مشروعا ، وبنسبة (8.47٪) حيث توزعت على قطاعات الرياضة والتعليم والخدمات ثم الاتصالات و الفن و البنوك واخيرا قطاع النقل وبنسب 3.00٪ و 2.87٪ و 0.78٪ و 0.52٪ و 0.39٪ و 0.26٪ على التوالي .

اما فيما يتعلق بتوزيع هذه المشاريع على محافظات الاقليم خلال مدة الدراسة ، فيتبين من الجدول (1) بأن محافظة اربيل تأتي بالمرتبة الاولى باستحواذها على (339) مشروع وبنسبة (44.20٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم ، لتأتي بعدها محافظتي السليمانية ودهوك بواقع (214) مشروع وبنسبة (27.9) لكل محافظة من المحافظتين . والتي تبين بوضوح الاختلال الجغرافي في توزيع هذه المشاريع والتي ينعكس سلبا على التنمية الاقليمية بشكل يؤدي الى النمو غير المتوازن بين محافظات الاقليم ، مما ينعكس سلبا على فجوة التخلف والفقر ، وهذا الاختلال الجغرافي قد يفسر بانحياز السياسات الحكومية الى جانب محافظة على حساب المحافظات ألاخرى .رغم توفر الامكانات والمقومات الطبيعية والمادية والبشرية في المحافظتين الاخريتين وعلى وجه الخصوص في محافظة السليمانية اكثر مما هو موجود في محافظة اربيل .

وفيما يتعلق بحجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان خلال مدة البحث ، فيلاحظ من الجدول (2) بأن اجمالي رأس المال المستثمر بلغ (46.953.527.773) دولار للمدة (2006–2016) والذي توزع بين القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة ، حيث حظي القطاع الصناعي باعلى نسبة والتي بلغت (37.18٪) ، يليه قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية وبمبلغ (14.985.787.204) دولار والذي يشكل (31.92%) ، ويأتي قطاع السياحة بالمرتبة الثالثة وبنسبة (14.59٪) ، يليه قطاع التجارة بالمرتبة الرابعة وبنسبة (8.66٪) ، ثم قطاع الصحة بنسبة (1.90٪) ، بعده قطاع البنوك بنسبة (1.61٪) ، أما القطاع الزراعي فأنه تراجع الى المركز السابع وبنسبة (1.54٪) بعد ان كان يحتل المرتبة السادسة من حيث نسبة عدد المشاريع الزراعية المجازة الى اجمالي عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان خلال المدة (2006–2016) والبالغة (3.91٪) . ويستدل من ذلك بأن تلك المشاريع والبالغة عددها (30) مشروعا هي اصلا مشاريع صغيرة وغير استراتيجية ولا تتناسب مع متطلبات تنمية وتطويرهذا القطاع الحيوي والذي يمتلك جميع مقومات ومستلزمات هذا التطور والذي لايمكن تحقيق تنمية حقيقية لاقتصاد الاقليم دون تنمية القطاع الزراعي لما يمتلكه هذا القطاع من ترابطات امامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى توفيرالمنتجات الغذائية للمواطنين .

2– التركيب القطاعي للاستثمار من حيث حجم رأس المال المستثمر

وبالنسبة لتوزيع الاستثمار من حيث حجم رأس المال المستثمر على القطاعات الاقتصادية في الاقليم ، فإنه يلاحظ من الجدول (2) نفسه بان القطاعات الاربعة الاولى (الصناعة والاسكان والسياحة والتجارة) تستحوذ على نسبة (92.35٪) من اجمالى حجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان طيلة مدة البحث ، وان بقية القطاعات الاقتصادية تستحوذ على النسبة المتبقية والبالغة (7.65٪) وهي تدل بوضوح على غياب رؤية استراتيجية لحكومة الاقليم بخصوص توجيه الاستثمارات نحوجميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن وعدم الاقتصارعلى قطاعات معينة وعلى وجه الخصوص قطاع الاسكان والقطاع الصناعي وان كان القطاع الصناعي يحتل المرتبة الاولى الا انه بالحقيقة يعتبر قطاعا مكملا لقطاع الاسكان بدليل ان اهم واكبر المشاريع الصناعية هي تلك المشاريع التي تخدم بشكل كبير تأمين مستلزمات قطاع الاسكان مثل مشاريع السمنت والحديد و المشاريع الاخرى التي تؤمن مستلزمات ذلك القطاع .

وبالانتقال الى توزيع رؤوس الاموال المستثمرة على محافظات الاقليم ، فانه يلاحظ بان محافظة اربيل احتلت المرتبة الاولى وبمبلغ (26.130.948.178) دولار والذي يشكل نسبة (55.65٪) من اجمالي راس المال المستثمر في الاقليم بعد ان كانت نسبة مساهمتها من حيث عدد المشاريع الاستثمارية الى اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم (44.20٪) والذي يشير بوضوح الى الاختلال الاقليمي ايضا في توزيع الاستثمارات ، بدليل ان حصة محافظة دهوك قد تراجع بشكل كبير لتصل الى (6.145.821.102) دولاروالتي تشكل نسبة (13.10٪) وهي نسبة قليلة جدا ولاتتناسب مع حصتها النسبية من حيث عددالمشاريع الاستثمارية والبالغة (27.9٪) كما هوموضح في الجدول (1) . واحتلت محافظة السليمانية المرتبة الثانية حيث بلغت حصتها من اجمالي راس المال المستثمر(14.676.758.493) دولار وبنسبة (31.26٪) وهذه النسبة وان ارتفعت قليلا مقارنة بنسبة مساهمتها من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية البالغة (27.9٪) ، والذي يرجع الى مشاريع الاسمنت والمقامة في محافظة السليمانية والتي تعتبر من المشاريع الكبيرة و تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة . الاانها لا تتناسب مع الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة والناجمة عن المقومات الطبيعية والبشرية الكبيرة المتوفرة في هذه المحافظة .

الجدول (2)

حجم رأس المال المستثمر في القطاعات الاقتصادية وتوزيعه حسب محافظات الاقليم للمدة (2006– 2016) بالدولار

الترتيب	المحافظة / القطاع	أربيل	السليمانية	دهوك	الأجمالي	نسبة القطاع الى الأجمالي (%)
1	الصناعة	5.945.346.442	9.281.551.688	2.230.881.881	17.457.780.011	37.18
2	الاسكان	10.113.236.699	2.729.796.948	2.142.753.557	14.985.787.204	31.92
3	السياحة	4.696.419.695	1.410.575.520	741.707.680	6.848.702.895	14.59
4	التجارة	3.150.698.391	503.665.793	410.544.328	4.064.908.512	8.66
5	الصحة	732.051.217	106.411.446	55.418.464	893.881.127	1.90
6	البنوك	753.702.661	-	-	753.702.661	1.61
7	الزراعة	261.291.709	15.084.985	448.642.972	725.019.66	1.54
8	التعليم	231.593.737	433.959.550	43.084.671	708.637.958	1.51
9	الاتصالات	127.895.000	92.995.942	-	220.890.942	0.47
10	النقل	104.204.000	-	-	104.204.000	0.22
11	الرياضة	-	19.930.066	72.787.549	92.717.615	0.20
12	الخدمات	2.191.160	82.786.555	-	84.977.715	0.18
13	الفن	12.317.467	-	-	12.317.467	0.03
	اجمالي حجم رأس المال المستثمر	26.130.948.178	14.676.758.493	6.145.821.102	46.953.527.773	100
	نسبة المحافظة الى الاقليم (%)	55.65	31.26	13.10	100	–

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

– اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

يتبين من الجدول (3) والذي يبين عدد المشاريع المجازة وحجم رأس المال المستثمر في الاقليم خلال مدة البحث ، بان عدد المشاريع وحجم راس المال المستثمر قد شهد تذبذبا خلال تلك المدة ، حيث كان عدد تلك المشاريع (2) مشروعا فقط سنة 2006 وبنسبة (0.26٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة وبحجم راس المال المستثمر (438.308)الف دولار والذي شكل (0.93٪) من اجمالي راس المال المستثمر خلال مدة البحث . وهذا يعود الى عدم سريان قانون الاستثمار المرقم (6) لسنة2006 في اقليم كوردستان ، وان هذين المشروعين قد اجيزا بموجب قانون الاستثمار المطبق في حكومة الاقليم / ادارة السليمانية سابقا . لذلك يلاحظ منذ سنة 2007 ارتفاعا في عدد المشاريع المجازة ليبلغ (51) مشروعا وبنسبة(6.65٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم ، وبحجم رأسمال بلغ (3.814.820) الف دولاروالذي يشكل (8.12٪) من اجمالي راس المال المستثمر في الاقليم ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (770.35٪)

. لكنه وان ارتفع عدد المشاريع الى(63) مشروعا وبنسبة (8.21٪) من اجمالي عدد المشاريع سنة (2008) الا ان حجم رأس المال المستثمر انخفض الى (2.030.836) الف دولار ليشكل (4.33٪) من اجمالي راس المال المستثمر وبمعدل نمو سنوي بلغ(46.76-٪) وقد يعود السبب في ذلك الى تأثيرالازمة المالية العالمية التي ظهرت في تلك السنة على قرارات المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار في مشاريع استراتيجية كبيرة الحجم والتي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة وفيها درجة كبيرة من المخاطرة، مما دفعهم الى الاقتصارعلى الاستثمار في مشاريع صغيرة . وفي سنة (2009) بدأ الاستثمار في الاقليم بالارتفاع عددا و حجما ، حيث بلغ عدد تللك المشاريع (73) مشروعا وبنسبة(9.52٪) من اجمالي عدد المشاريع ، وبحجم رأسمال بلغ (4.289.230) الف دولاروبنسبة (9.14٪) من اجمالي راس المال المستثمر وبمعدل نمو سنوي (111.21٪) . واستمر الاستثمار عددا وحجما بالارتفاع سنة (2010) ليبلغ (102) مشروعا وبنسبة (13.30٪) من اجمالي عدد المشاريع ،وبمبلغ (4.786.526) الف دولار ممايشكل (10.19٪) من اجمالي راس المال المستثمر وبمعدل نموسنوي (11.59٪) . أما سنة (2011) فقدشهدت تراجعا في عملية الاستثمار حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية (78) مشروعافقط وبمبلغ (3.413.035)الف دولار وبنسبة (7.27٪) من اجمالي الاستثمارات المجازة في الاقليم ، وبمعدل نمو سنوي (28.70-٪) وقد يعود سبب ذلك الى توقف هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان عن منح اجازة الاستثمار الى المستثمرين لمدة معينة في تلك السنة . ثم عادت عملية الاستثمار بقوة حيث سجلت اعلى معدلات الاستثمار من حيث عددالمشاريع المجازة وحجم راس المال المستثمر في السنتين (2012و2013) اذ بلغ عدد المشاريع (128و122) مشروعا وبنسب (16.69٪و15.91٪) وبمبلغ (6.050.619 و 12.341.136)الف دولار وبنسب (12.82٪ و 26.28٪)وبمعدل نموسنوي (76.30٪ و 105.10٪) للسنتين 2012و2013 على التوالي ، واللتين تعتبران من اكثر السنوات ازدهارا ونموا في الاقليم وذلك بسبب العلاقات الطبيعية والهادئة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان ووصول (17٪)من حصة الاقليم بشكل مستمر من الموازنة الاتحادية والتي شهدت طفرة كبيرة تجاوزت المائة مليار دولار ولاول مرة في تأريخ العراق والناجمة عن الارتفاع الكبير في اسعار النفط . كل هذه الاسباب خلق جوا من التفاؤل بالنسبة للمستثمرين ورجال الاعمال ما دفعهم باتجاه زيادة نشاطهم الاستثماري . الا ان الملاحظ من الجدول ان عمليات الاستثمار شهدت تراجعا كبيرا للسنوات (2014-2016) اذبلغ عدد المشاريع الاستثمارية (79 و34 و 34)مشروعا وبنسب (10.30٪ و 4.43٪ و 4.43٪) للسنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي وبمبلغ (3.782.239 و 3.945.865 و2.050.619) الف دولار وبنسب (8.06٪ و8.40٪و 4.37٪) من اجمالي رأس المال المستثمر ومعدل نمو سنوي (69.35-٪ و4.33٪ و48.03-٪) لتلك السنوات على التوالي . وذلك بسبب توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم وما ترتب عليه من قطع حصة اقليم كوردستان من الموازنة العامة الفيدرالية الجارية والاستثمارية عدا عدد من التحويلات المالية ولاشهر معدودة وتحويل جزء من النفقات الحاكمة المتمثلة بالدواء والحصة التموينية . وهذه الازمة بطبيعة الحال القت بظلالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية وخلقت نوعا من الركود في اسواق الاقليم بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من السكان ،اذا ماعلمنا بأن اكثر من(70٪) من موازنة الاقليم مخصصة للنفقات الجارية والتي تصرف على الرواتب والاجور والمكافئات والنفقات التشغيلية .وهذا ما ادى الى خلق بيئة طاردة للاستثماروجو من التشاؤم بحيث ادى الى عزوف المستثمرين عن الا ستثمار في الاقليم . بالاضافة الى سوء وتردي الاوضاع الامنية في المناطق المحيطة بالاقليم نتيجة سيطرة تنظيم داعش على محافظات نينوى واجزاء واسعة من صلاح الدين والانبار ومناطق من محافظة ديالى والتي ادت كذلك الى تعقيد الوضع السياسي والاقتصادي ورفع درجة المخاطرة بالنسبة للاستثمار والذي يمثل احد اهم العوامل المحددة للاستثمار، مما ادى بالنتيجة الى انخفاض عملية الاستثمار في الاقليم .

الجدول (3)

عدد المشاريع المجازة وحجم رأس المال المستثمربالدولار ومعدل النمو السنوي للمدة (2006–2016)

المشاريع والأستثمار / السنوات	عدد المشاريع المجازة	نسبة عددالمشاريع المجازة الى اجمالي عددالمشاريع (٪)	حجم رأس المال المستثمر (الف دولار)	معدل النمو السنوي (٪)	نسبة رأس المال المستثمر الى الحجم الكلي للاستثمار (٪)
2006	2	0.26	438.308	–	0.93
2007	51	6.65	3.814.820	770.35	8.12
2008	63	8.21	2.030.836	- 46.76	4.33
2009	73	9.52	4.289.230	111.21	9.14
2010	102	13.30	4.786.526	11.59	10.19
2011	78	10.17	3.413.035	- 28.70	7.27
2012	128	16.69	6.017.142	76.30	12.82
2013	122	15.91	12.341.136	105.10	26.28
2014	79	10.30	3.782.239	- 69.35	8.06
2015	34	4.43	3.945.865	4.33	8.40
2016	34	4.43	2.050.619	- 48.03	4.37
اجمالي المدة (2006–2016)	767	100	46.953.528	88.6	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

– اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

3– التركيب القطاعي للاستثمار من حيث جنسية المستثمر

اما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات(من حيث عدد المشاريع الاستثمارية وحجم رأس المال المستثمر) حسب جنسية المستثمرعلى محافظات الاقليم خلال مدة البحث ، فانه يلاحظ من الجدول(4)بأن (690)مشروعا من اصل اجمالي عددالمشاريع الاستثمارية المجازة البالغة (767) مشروعا من حصة المستثمرالمحلي وبنسبة (89.96٪) ، فيما بلغت حصة المستثمر الاجنبي (47) مشروعا والذي يشكل (6.13٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم . وما تبقى من المشاريع الاستثمارية والبالغة (30) مشروعا فقط وبنسبة (3.91٪). فكان من نصيب المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي مشتركا (الاستثمار المشترك) . ومن حيث حجم رأس المال المستثمر حسب جنسية المستثمر ، فان حجم الاستثمارات المحلية بلغ (36.815.887.0) الف دولار والذي شكل (78.41٪) من اجمالي حجم رأس المال المستثمرفي الاقليم والبالغ(46.953.527.8) الف دولار، بينما بلغ حجم راس المال الاجنبي المستثمر (6.104.967.9) ألف دولار ، وبنسبة (13.0٪) من اجمالي حجم رأس المال المستثمرفي الاقليم ، وما تبقى من اجمالي حجم رأس المال المستثمر فكان من نصيب الاستثمار المشترك والذي بلغ (4.032.672.9) الف دولار وبنسبة (8.59٪).

ومن مؤشرات الجدول (4) تتبين بأن حكومة الاقليم لم تتمكن من تحقيق الاهداف المخططة والتي تم تشريع قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 من اجلها والذي تضمن مجموعة كبيرة من الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمر وعلى وجه الخصوص المستثمر

الاجنبي وذلك لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الشركات والمستثمرين الاجانب للاستفادة من التكنولوجيا والخبرات والمهارات الحديثة التي يمتلكها المستثمرين الاجانب والتي يكون الاقليم بأمس الحاجة اليها وذلك لمواكبة التطور الحاصل في العالم ، وملء الفجوة التكنولوجية

الجدول (4)

توزيع المشاريع الاستثمارية من حيث العدد وحجم راس المال المستثمر وحسب جنسية المستثمرعلى محافظات اقليم كوردستان العراق للمدة (2006–2016)

الاستثمار / المحافظة	الاستثمار المحلي		الاستثمار الاجنبي		الاستثمار المشترك		الاستثمار الاجمالي	
	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم
أربيل	292	20.481.535.1	35	4.731.346.6	12	918.066.5	339	26.130.948.2
	٪86.14	٪78.38	٪10.32	٪18.11	٪3.54	٪3.51	٪100	٪100
	٪42.32	٪55.63	٪74.49	٪77.50	٪40	٪22.77	٪44.2	٪55.65
السليمانية	203	12.175.504.2	2	30.682.9	9	2.470.571.4	214	14.676.758.5
	٪94.86	٪82.96	٪0.93	٪0.21	٪4.21	٪16.83	٪100	٪100
	٪29.42	٪33.07	٪4.26	٪0.50	٪30	٪61.26	٪27.9	٪31.26
دهوك	195	4.158.847.6	10	1.342.938.4	9	644.035.1	214	6.145.821.1
	%91.12	%67.67	%4.67	%21.85	%4.21	%10.48	%100	%100
	%28.26	%11.30	%21.28	%22.00	%30	%15.97	%27.9	٪13.10
إجمالي الأقليم	690	36.815.887.0	47	6.104.967.9	30	4.032.672.9	767	46.953.527.8
	%89.96	%78.41	%6.13	%13.00	%3.91	%8.59	%100	%100
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

– اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

التي تفصله عن البلدان المتقدمة . ومن هذه الامتيازات والحوافزالممنوحة للمستثمرين :-

- معاملة المستثمر الاجنبي كالمستثمر الوطني ، بحيث يكون للمستثمر الاجنبي الحق في امتلاك كامل رأس المال لاي مشروع يقيمه بموجب هذا القانون .
- حق امتلاك واستئجار العقارات اللازمة للاستثمار في حدود المساحة والمدة التي تقدر في ضوء أهداف المشروع.
- اعفاء المشروع من جميع الضرائب والرسوم غيرالكمركية لمدة (10) سنوات اعتبارا من تأريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات او تأريخ الانتاج الفعلي .
- اعفاء الآلات والاجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة من الضرائب والرسوم بشرط الحصول على اجازةالاستيراد ، وكذلك اعفاء المواد الاولية المستوردة للانتاج من الرسوم الكمركية .
- منح حوافز وتسهيلات اضافية للمشاريع الاستثمارية التي تقام في المناطق الاقل نموا في الاقليم ، فضلا عن المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والمستثمر الاجنبي .
- يحق للمستثمر ان يؤمن على مشروعه الاستثماري لدى اية شركة تأمين أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة .

ومن الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق القانون للاهداف المرسومة لها وخصوصا بالنسبة للاستثمار الاجنبي عدم التاكد من المستقبل والذي يعتبر من اهم العوامل المحددة للاستثماروالذي يؤدي الى رفع درجة المخاطرة وبالتالي انخفاض العوائد المتوقعة ومن ثم انخفاض حجم الارباح المتوقة وبالنتيجة انخفاض حجم الاستثمار . وهذا الخوف والنظرة السلبية من والى المستقبل ناجم عن عدم حسم الخلافات الموجودة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم فيما يتعلق بمجموعة من المواد الدستورية وبالتالي بقاء نقاط الخلاف وتحولها بين فترة واخرى الى بؤر ذذبلتنمصضثقفغخحجدجدزموتالل متزوةؤزلتوتر في العلاقات السياسية والتي تؤثر بالتالي على الاوضاع الاقتصادية وحركة الاسواق وبالنتيجة انخفاض حجم الاستثمارات .

ثانيا : أثر التوزيع القطاعي للاستثمارفي اختلال الهيكل الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق

لغرض قياس الاختلالات الهيكلية في اقتصاد الاقليم ، فأنه لابد من تحليل التغيرات في الهيكل القطاعي لكل من الناتج المحلي الاجمالي ، والقوى العاملة ، والاستثمار . حيث يعتبر تحليل المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي مهما للوقوف على مدى تطور تلك القطاعات وتحديد مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد الوطني ، الى جانب كونه وسيلة لتشخيص درجة الاختلالات الهيكلية في تلك القطاعات والاقتصاد عموما .

فمن ملاحظة الجدول (5) يتبين بأن القطاع الزراعي انخفضت نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2007-2012) ، فبعد ان كانت هذه النسبة (6.03٪) سنة 2007 إنخفضت الى (3.1٪)سنة 2012 ، وذلك يعزى الى قلة الاهتمام بهذا القطاع الحيوي وكذلك قلة الدعم المقدم اليه سواء من قبل الحكومة او القطاع الخاص- من خلال اقامة المشاريع - وذلك بدليل انخفاض الاستثمارات الموجهة الى هذا القطاع سواء الحكومية أم الخاصة ، حيث كان حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع من قبل المستثمرين المحليين والاجانب بلغ خلال المدة (2006-2016) (725.019.66)دولار والذي يشكل (1.54 %) من اجمالي الاستثمارت في الاقليم مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الاخرى (الصناعة والخدمات) ذات الصفة الحضرية ، وما ترتب عليه من تزايد حالة التفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية.

الجدول (5)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل في اقليم كوردستان العراق للسنتين 2007 و 2012

السنوات	2007		2012	
الناتج والتشغيل / القطاع	الناتج المحلي الاجمالي (٪)	التشغيل (٪)	الناتج المحلي الاجمالي (٪)	التشغيل (٪)
الزراعة والصيد والغابات	6.03	1.9	3.1	12.8
التعدين والمقالع	0.74	0.3	0.2	0.5
الصناعة التحويلية	4.29	10.2	6.1	4.8
الكهرباء والماء	1.01	2.8	2.0	1.2
البناء والتشييد	10.5	11.4	18.7	11.0
تجارة الجملة والمفرد واصلاح المركبات والسلع الشخصية	13.5	4.6	9.1	14.3
السكن والغذاء وانشطة الخدمات (الاقامة)	–	2.2	3.1	1.9
النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	13.8	8.8	13.1	7.2
الانشطة العقارية والايجارية	21.04	23.1	8.6	5.2
المشاريع التجارية والوساطة المالية	2.9		1.1	
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	24.86	10.3	27.6	13.4
الخدمات المتنوعة (الشخصية والاجتماعية)	27.43	24.5	7.2	27.9
إجمالي القطاعات	100	100	100	100

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،هيئة احصاء كوردستان ، البنك الدولي،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة 2007 ، الطبعة الاولى، المطبعة الوطنية ، بغداد ، 2008 .

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،هيئة احصاء كوردستان ، البنك الدولي،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة 2012 ، الطبعة الاولى، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، 2014 .

– حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ،احتساب الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان العراق لسنة 2007 .

– حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ،احتساب الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان العراق لسنة 2012 ،مؤسسة ره ند ،2016 .

والمناطق الحضرية ، بالاضافة الى تزايد الايرادات العامة للحكومة والناجمة عن الحصول على حصة الاقليم البالغة (17٪) من الموازنة العامة الفدرالية ،والتي انعكست في ارتفاع معدلات الاجور في القطاعات الحضرية (الصناعة والخدمات) بسبب زيادة المشاريع الاستثمارية والعمرانية ، وكذلك فتح ابواب التعيينات بشكل واسع في مؤسسات ودوائر الدولة المدنية والدوائر ذوات الصفة الامنية والعسكرية وبرواتب مجزية ، بالاضافة الى احالة الكثير من مواطني الاقليم وخصوصا اهالي الريف بحجة المشاركة في الثورة الكوردية الى التقاعد ، مما جعل العمل في القطاع الزراعي غير مجز مقارنة بالعمل في القطاعات الاخرى ، الامر الذي ادى الى تزايد معدلات الهجرة

من الريف الى المدينة ، وما نتج عن ذلك من فقدان القطاع الزراعي لشريحة واسعة من الشباب القادرة على العمل وهو ما ادى الى تدهور مستويات الانتاج الزراعي وبالتالي انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

بمقابل ذلك يلاحظ بأن نسبة مساهمة القطاع الصناعي ارتفعت من (16.54٪) سنة 2007 الى (27.0٪) سنة 2012،الا ان هذا الارتفاع يرجع بالدرجة الاساس الى ارتفاع حصة قطاع الاسكان (البناء والتشييد) بشكل اكبر من ارتفاع حصة الصناعات التحويلية والبالغة(4.29%)مقارنة بحصة قطاع الاسكان والكهرباء البالغة(10.5٪)سنة 2007 ، و(6.1٪) و(18.7٪) لكل من الصناعات التحويلية والاسكان على التوالي لسنة 2012 . وذلك يعود الى ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وعلى الاخص قطاع الاسكان ، حيث كانت (37.18٪) للقطاع الصناعي و (31.92٪) لقطاع الاسكان من اجمالي حجم الاستثمار في الاقليم للمدة (2006–2016). وهذا ما يخالف نظرية التغيرات الهيكلية التي تؤكد ارتباط نمو القطاع الصناعي بنمو قطاع الصناعات التحويلية حيث انها تمثل ثلثي الزيادة في مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (النجار وشلاش ،1991،387). عليه يمكن القول بأن هذا الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المحلي الاجمالي لايشير الى اصلاح حقيقي في هيكل اقتصاد الاقليم .

كذلك يلاحظ من نفس الجدول بانه على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي من (77.16٪) سنة 2007 الى (69.9٪) سنة 2012 ، الا ان هذه النسبة كبيرة جدا ولا تتناسب مع مرحلة او درجة تطور اقتصاد اقليم كوردستان العراق ، لذلك فانها تشير الى وجود درجة كبيرة من الاختلالات الهيكلية في اقتصاد الاقليم . ويعود سبب ذلك الى ارتفاع حجم الاستثمارات في هذا القطاع الى جانب ارتفاع حصة قطاع الامن والدفاع والادارة العامة من هذه النسبة والتي بلغت (24.86٪)سنة 2007 ليرتفع الى (27.6٪) سنة 2012 .

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة (الاستخدام) فإنه يلاحظ انخفاضها من (12.80٪) سنة 2007 الى (1.9٪)سنة 2012 ، الا ان هذا الانخفاض لم يكن نتيجة لارتفاع انتاجية العمل في القطاع الزراعي التي ترافق عادة استخدام التكنولوجيا المتطورة ، وانما بسبب عمليات الهجرة الداخلية المترتبة على عوامل الطرد في الريف (القطاع الزراعي)وعوامل الجذب قي قطاعي الاسكان والخدمات الناجمة عن تفاوت مستويات الاجوربين القطاعين الريفي(الزراعي) والحضري(الصناعة والخدمات). وبعكس القطاع الزراعي فقد ارتفعت قليلا الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في التشغيل من (17.5٪) سنة 2007 الى (24.7٪) سنة 2012 ، الا ان الملاحظ ان قطاع الاسكان قد لعب الدور الاكبر في تحديد اتجاهات تطورالاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الصناعي ، حيث كانت حصة قطاع الاسكان (11.4٪) مقابل (10.2٪) للصناعات التحويلية سنة2007 الا انها إنخفضت قليلا الى (11٪) مقابل انخفاض حصة الصناعات التحويلية بشكل كبير الى (4.8٪) سنة2012 ، ولعل ذلك يرجع الى طبيعة الانتاج المكثف للعمل في قطاع الاسكان وقدرته على استيعاب العمالة غير الماهرة والتي مصدرها الهجرة من الريف (القطاع الزراعي) الى المدينة (القطاع الحضري) وذلك بدليل ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع الاسكان والصناعة مقارنة بالاستثمارات في القطاع الزراعي.

وبالانتقال الى القطاع الخدمي فيلاحظ من الجدول(4) نفسه ارتفاع الاهمية النسبية للقوى العاملة في هذا القطاع من (69.70٪) سنة 2007 الى(74.4٪) سنة 2012 وذلك بسبب انخفاض مستويات المهارة للقوى العاملة التي تحولت من القطاع الزراعي (الريف) الى الحضر ،حيث ان القطاع الصناعي (باستثناء قطاع الاسكان) أقل قدرة على استيعاب هؤلاء ،الامر الذي ينعكس في اكتظاظ القطاع الخدمي بالايدي العاملة وخصوصا في قطاع الامن والدفاع ، حيث كانت نسبة العاملين في قطاع الامن والدفاع والادارة العامة

(10.3٪) سنة 2007 ارتفعت الى (13.4٪) سنة 2012، لذلك يمكن القول ان تحول القوى العاملة الى القطاع الخدمي في الاقليم لم يكن بسبب الانتاجية المرتفعة في هذا القطاع ،بل بسبب قدرة هذا القطاع على امتصاص العمالة غير الماهرة الذين لايحصلون على فرص عمل مناسبة في القطاعات الاخرى وهي تشكل بطالة مقنعة في اغلب الاحيان .

ثالثا: قياس درجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاد اقليم كوردستان العراق

من اجل قياس درجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادالاقليم فقد تم اعداد الجدول (5) الذي يوضح الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الثلاثة(الزراعة والصناعة والخدمات)في الناتج المحلي الاجمالي وفي الاستخدام ، حيث ان الفرق بين النسبتين يمثل درجة الاختلال القطاعي ، ومن خلال جمع درجات الاختلال القطاعية للقطاعات الثلاثة وبغض النظر عن الاشارة يتم تحديد درجة الاختلال على مستوى اقتصاد الاقليم وكما أشار اليها (سيمون كوزنتس).

وبسبب عدم توفر البيانات حول الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل حسب القطاعات الاقتصادية ولسنوات الدراسة فقد تم الاقتصار على سنتي 2007 و2012 والتي تتوفر فيهما هذه البيانات .

حيث يتبين من الجدول المذكور اعلاه بأن الاختلال العام في اقتصاد الاقليم بلغ (15.19٪) سنة 2007 ،ساهم القطاع الخدمي باعلى نسبة والبالغة (7.46٪) يليه القطاع الزراعي وبنسبة (6.77٪) ثم القطاع الصناعي بالمرتبة الاخيرة وبنسبة (0.96٪) . ومن الجدير بالذكر ان هذه النسب لاتعبر عن حقيقة اقتصاد الاقليم ولاتعبر عن تنمية واصلاح هيكلي بدليل ان حصول القطاع الخدمي على النسبة العظمى من الناتج المحلي الاجمالي والاستخدام في الاقليم والبالغة(77.16٪) و(69.70٪) على التوالي لم يكن بسبب تجاوز الاقليم مرحلتي التنمية الزراعية والتصنيع وصولا الى مرحلة اقتصاد الخدمات .وكما هو الحال بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة.

كذلك يلاحظ من نفس الجدول بان الاختلال العام انخفض بشكل كبير بحيث بلغ (8.0٪) سنة 2012وهي نسبة قليلة جدا ولا تتناسب مع واقع ومرحلة تطور اقتصاد الاقليم ، حيث كانت نسبة القطاع الخدمي ايضا تأتي بالمرتبة الاولى والبالغة (4.5٪) تأتي بعدها القطاع الصناعي وبنسبة (2.3٪) والقطاع الزراعي اخيرا وبنسبة(1.2٪) .

وبمقارنة هذه الاختلالات في اقتصاد الاقليم مع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات المتقدمة التي تقل عن (20٪) حسب ما أشار اليها (سيمون كوزنتس) (أحمد ، 2003، 163)، فأن الهيكل الاقتصادي في الاقليم يعتبر سليما وغير مختل وهذا ما لايمكن قبوله ولا يعبر عن حقيقة اقتصاد الاقليم ، حيث ان سيادة وطغيان قطاع الخدمات على الهيكل الاقتصادي للاقليم لم تكن بسبب التطور التدريجي لاقتصاد الاقليم ولم تكن بسبب تطور وتنمية القطاعين الزراعي والصناعي أي لم تكن بسبب ارتفاع انتاجية العمل والناجم عن استخدام التكنولوجيا المتطورة في الانتاج ، وانما بسبب الطبيعة الريعية لاقتصاد الاقليم والتي ادت الى تضخم المؤسسات الحكومية وترهلها بسبب توظيف عدد كبير من مواطني الاقليم وبالتالي ابعادهم عن العمل في القطاعات الحقيقية المنتجة للسلع والمتمثلة بالقطاع الزراعي على وجه الخصوص كون الاقليم منطقة زراعية بالاصل ، وبالتالي ترك الكثير من اهالي القرى والارياف لمناطق سكناهم وترك النشاط الزراعي مما ادى الى تراجع كبير لهذا القطاع في توليد الناتج وفي تشغيل الايدي العاملة.

الجدول (6)

قياس الاختلالات الهيكلية في اقتصاد اقليم كوردستان العراق للسنتين (2007 و 2012)

البيان	السنوات	2007	2012
الاهميةالنسبية للقطاع الزراعي (٪)	في الناتج المحلي الاجمالي	6.03	3.1
	في الاستخدام (التشغيل)	12.8	1.9
	في الاختلال العام	6.77	1.2
الاهميةالنسبية للقطاع الصناعي (٪)	في الناتج المحلي الاجمالي	16.54	27.0
	في الاستخدام (التشغيل)	17.5	24.7
	في الاختلال العام	0.96	2.3
الاهميةالنسبية للقطاع الخدمي (٪)	في الناتج المحلي الاجمالي	77.16	69.9
	في الاستخدام (التشغيل)	69.70	74.4
	في الاختلال العام	7.46	4.5
الاختلال العام على مستوى اقتصاد اقليم كوردستان العراق (٪)		15.19	8.0

المصدر: الجدول من عمل الباحث استنادا الى :

- بيانات الجدول (5)

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً: الأستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى عدد من الأستنتاجات وهي كالآتي :

1-عدم التوازن في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق بحيث بلغ عدد المشاريع المجازة في قطاعات الصناعة والاسكان والسياحة (504) مشروعا من اجمالي عدد المشاريع المجازة على مستوى الاقليم والبالغة (767) مشروعا والذي يشكل (65.7٪) من اجمالي تلك المشاريع ، حيث كان نصيب القطاع الصناعي (25.81٪) و قطاع الاسكان (22.16٪) والسياحة (17.73٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة ، بينما توزع الباقي والبالغ (264) مشروعا على بقية القطاعات الاقتصادية وبنسبة (34.3٪) وبضمنها القطاع الزراعي والذي استحوذ على (30) مشروعا فقط وبنسبة (3.91٪) وهي نسبة قليلة جدا ولا تتناسب مع اهمية وموقع هذا القطاع .

2- أن عدم التوازن يظهر بوضوح بملاحظة توزيع الاستثمارات من حيث حجم رأس المال المستثمر حيث كان للقطاع الصناعي النصيب الاكبر والبالغ (37.18٪) ثم قطاع الاسكان بنسبة (31.92٪) وقطاع السياحة بنسبة (14.59٪) ، أي ان القطاعات الثلاثة استحوذت على (83.69٪) من اجمالي راس المال المستثمر، بينما حصة القطاع الزراعي كانت (1.54٪) والباقي توزع على القطاعات الاخرى وبنسبة (14.77٪) .

A. *3-عدم وجود التوازن الاقليمي (الجغرافي) في توزيع الاستثمارات سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم رأس المال المستثمر . حيث كان لمحافظة أربيل النصيب الاكبر من الاستثمارات ، حيث بلغ (44.20٪) و(55.65٪) لكل من اجمالي عدد المشاريع وحجم رأس المال المستثمرعلى مستوى الاقليم تأتي بعدها محافظة السليمانية وبنسب (27.9 ٪) و(31.26٪) ثم محافظة دهوك وبنسب (27.9٪) و(13.10٪) على التوالي .*

4- عدم فاعلية قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في جذب المستثمر الاجنبي للاستثمار في اقليم كوردستان ، حيث لم تتجاوز نسبة رأس المال الاجنبي (13.0٪) من اجمالي رأس المال المستثمر في الاقليم .على الرغم من التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمر الاجنبي في القانون المذكور اعلاه .

5- استحواذ الاستثمار المحلي على (78.41٪) من اجمالي رأس المال المستثمر في الاقليم ، بينما بلغت نسبة الاستثمار المشترك (8.59٪) من اجمالي الاستثمار في الاقليم .

6-على الرغم من الحجم الكبير من الاستثمارات في قطاعي الاسكان والصناعة ، الا ان نسبة مساهمة كل منهما بلغت (18.7٪) و(6.1٪) في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2012 ، مما يدل على انخفاض انتاجية رأس المال المستثمرفي هذين القطاعين .

7- استحواذ قطاع الخدمات على (77.16٪) و(69.70٪) من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة سنة 2007 و(69.9٪) و (74.4٪) سنة2012 ، الا ان هذه الاهمية الكبيرة لقطاع الخدمات لم تكن نتيجة ارتفاع انتاجية العمل في القطاعات الحقيقية (المنتجة للسلع) ، اي لم تكن نتيجة تطورطبيعي في اقتصاد الاقليم كما تؤكده المدرسة الهيكلية في تفسير التغيير الهيكلي في الاقتصاد.

8- ان الاختلال العام في هيكل اقتصاد الاقليم والبالغ (15.19 ٪) و(8.0٪) للسنتين 2007 و2012 و التي تكون متقاربة مع النسب السائدة في اقتصادات الدول المتقدمة ، الا ان هذه النسب لم تأت من خلال نفس العوامل التي أدت اليها في الدول المتقدمة ،

والتي مرت بمرحلتي التنمية الزراعية والصناعية حتى بلغت مرحلة اقتصاد الخدمات . اي ان هذه النسبة لا تدل على توازن الهيكل الاقتصادي ، بل على العكس فأنها تشير الى اختلال هيكلي في اقتصاد الاقليم .

ثانيا : المقترحات

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يقدم الباحث عدد من المقترحات وهي كالآتي :

1- ضرورة تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية من حيث توجيه الاستثمارات،وذلك من خلال محاولة الحكومة بدفع وتشجيع المستثمرين في توجيه الاستثمارات بشكل يتناسب مع الموارد والامكانات المتاحة وغير المستغلة في كل قطاع اقتصادي .

2-ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتوجيه الاستثمارات اليه بالشكل الذي يتلائم مع اهمية هذا القطاع ، كون الاقليم منطقة زراعية بالاصل .

3- ضرورة الاهتمام بالصناعات التحويلية والتي تمتلك علاقات ارتباط امامية وخلفية قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى الاخص القطاع الزراعي .

4- العمل على تحقيق التوازن الجغرافي (التوازن الاقليمي) فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات ، بشكل يتلائم مع حجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمناخ الاستثماري الخاص بكل منطقة من المناطق .

5-العمل على توجيه الاستثمارات نحو المناطق التي تعرضت الى الاهمال والحرمان في السابق وذلك بمنح مزايا وحوافز للمستثمرين في حالة اقدامهم على الاستثمار في تلك المناطق .

6- ضرورة الاهتمام بالاستثمار في القطاعات التي تختص وتعنى بتنمية الموارد البشرية والتي تعتبر من المستلزمات الرئيسية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل قطاع التعليم والصحة والشباب .

7- العمل بجد من اجل تسويق الفرص الاستثمارية والبيئة الاستثمارية الملائمة في الاقليم لجذب الاستثمار الاجنبي والاستفادة من الامكانات المالية والفنية والخبرات والمهارات التي يمتلكها المستثمرين الاجانب والتي يفتقر اليها اقليم كوردستان العراق .

8- ضرورة العمل الجاد على تطوي البنية التحتية في الإقليم لكي تشكل الدعامة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية .

المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر باللغة العربية

1-أحمد ، أرشد محمد أحمد، التوجه الاستثماري في محافظة السليمانية للمدة (2006-2013) ، مجلة جامعة التنمية البشرية ،المجلد(2) ، العدد(1) ،كانون الثاني 2016 .

2-أحمد، محسن ابراهيم ، دور القطاع الزراعي في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة(1960-1998) ، مجلة زانكوي سليماني(B) ،العدد (10) ،2003 .

3- الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية ،الطبعة الاولى ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ومكتبة الجامعة ،الشارقة ، 2010 .

4-آل شبيب، د. دريد كامل ،الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية،عمان ، 2009 .

5- العزاوي ، كريم عبيس حسان ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي(الاهمية والفرص المتاحة) ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، المجلد(1) ، العدد(5) ،2011 .

6-النجار،د.يحيى غني وشلاش، د.آمال عبد الامير ،التنمية الاقتصادية(نظريات،مشاكل، مباديء ، وسياسات) ،دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل ،1991 .

7- النجفي،د.سالم توفيق ، الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية (النظرية والتجارب)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الاول ،ربيع 1999 .

8-حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ،احتساب الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان العراق لسنة 2007 .

9-حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ،احتساب الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان العراق لسنة 2012 ،مؤسسة ره ند ،2016 .

10-حكومة اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

11- خليل، د.محسن ، تصدع الهيكل الثالث،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد،.1989

12- ذكري، د.عبد اللطيف شهاب وحسن، تغريد سعيد ،الاستثمار الاجنبي المباشرفي القطاع السياحي –دراسة عن اقليم كردستان العراق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد (14)،.2014

13- سعاد ، سالكي ، دورر السياسة المالية في الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان ، الجزائر ،.2011

14-شموط،مروان مصطفى و،كنجو ،عبود كنجو،اسس الاستثمار ،اسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،.2008

15- عرفة، سيدسالم ، ادارة المخاطرالاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان ،2009 .

16- صيام ،احمد زكريا ، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،.1997

17- عطا الله ، د.ماجد أحمد :"إدارة الاستثمار" ، الطبعة الثانية، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، .2011

18-عواد ، د. موسى خلف و عبد الله ،بدر دحام ، الاستثمار في محافظة المثنى الواقع والإمكانات المتاحة ،مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد(18) ،العدد(1)،2016 .

19- قادر، احمد اسماعيل واحمد، عمار شهاب ، الآثار الاقتصاديةوالاجتماعية لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات التنمية البشرية المنخفضة –دراسة حالة مصانع زلم بمنطقة هورامان اقليم كوردستان ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد(2) ، العدد(1)،كانون الثاني 2016.

20- لطفي ، د. علي ، أدارة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية ،جامعةعين شمس، القاهرة ، ديسمبر .2007

21- مجيد، حسين شناوه ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي،مجلة الكوت للعوم الاقتصادية، المجلد(1)، العدد(5) ،2011 .

22-معروف،هوشيار،الاستثمارات والاسواق المالية ، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2015 .

23- مطـر، د. محمـد ، أدارة الاسـتثمار الإطـار النظـري والتطبيقـات العلميـة، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشـر،عمـان ،2004 .

24- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،هيئة احصاء كوردستان ، البنك الدولي،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة 2007 ، الطبعة الاولى، المطبعة الوطنية ، بغداد ، 2008 .

25- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،هيئة احصاء كوردستان ، البنك الدولي،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة 2012 ، الطبعة الاولى، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، 2014 .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Bahalla, V.K. :"Fundamentals of Investment" , Ram Vager , New Delhi,2006 .
2-Bodie et al ,Essentials of Investment,5th ed., Mcgraw-Hill/, Irwin,NewYork, USA,2007 .
3-Froyen Richard, macroeconomics theory and policies, 5th edition prentice. Hall, USA, 1996.
4-Keynes, John Maynard :" The General Theory of Employment, Interest &Money, Macmillan Co. LTD,1951.